مقال

من المشاركة إلى التأثير:

لماذا تبدأ المشاركة السياسية للشباب من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؟

سلمى عبد العظيم

تتباين التعريفات والمعايير التي تحدد فئة الشباب حول العالم، فبحسب الأمم المتحدة فإن الشباب هم من تتراوح أعمارهم بين ١٥ - ٢٤ عاما وهو ما أيدته الجمعية العمومية للأمم المتحدة في قرارها ٢٨/ ٣٦ عام ١٩٨٥م، وبالرجوع للاتحاد الأفريقي نجد أن فئة الشباب هم من تتراوح أعمارهم بين ١٥ - ٣٥ عامًا بحسب ميثاق الشباب الأفريقي ٢٠٠٦م ويتبنى الاتحاد الأفريقي هذا التعريف بالنظر إلى الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للقارة، ويضع الشباب في قلب قضايا التنمية، والتعليم، والتوظيف وريادة الأعمال، والسلام والأمن، والمشاركة السياسية، والصحة، وتغير المناخ.

يُقصد بالشباب في السياق السوداني الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٣٥ عامًا، مع مُراعاة اختلاف التعريفات العمرية المستخدمة لأغراض إحصائية أو برمجية.

ويأتي هذا التعريف متسقًا مع الإطار الأفريقي لتعريف الشباب، بينما تستخدم الأمم المتحدة لأغراضها الإحصائية الفئة العمرية ١٥-٢٤ عامًا. لكن برزت مؤخرًا أصوات تُعرف الشباب بالفئة التي تتراوح أعمارها بين ١٨ - ٤٠ عامًا، واضعة في الاعتبار الفروقات التنموية وحالة الإحتراب المتكررة. كحال أغلب الدول الأفريقية يُعتبر السودان دولة فتية للغاية، حيث تتجاوز الفئة العمرية الشابة في سن العمل والنشاط الديموغرافي نسبة ٥٥٪ - ٦٠٪ بحسب مختلف التصنيفات العمرية الرسمية.

درج العالم على الاحتفال باليوم العالمي للشباب في ١٢ أغسطس من كل عام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٩م، بهدف تسليط الضوء على قضايا الشباب والاحتفال بدورهم كشركاء فاعلين في التنمية وبناء المجتمعات، وجاء احتفال هذا العام تحت شعار «سياقات مختلفة، تطلعات مشتركة»، وهو ما يختبره الشباب السوداني منذ عقود. حيث يعايش الشباب السوداني حاضرًا يزيد من حِدة الانقسامات، فعلاوة على الأزمات الاقتصادية، قلة فرص العمل، والفوارق التنموية، يبرز النزاع المسلح الحالي والاستقطاب الحاد للشباب من أطرافه كأحد أبرز العوائق التي تحد من المساهمة الفاعلة للشباب في عمليات التنمية وبناء المجتمعات.

رغم أن الخطاب حول مشاركة الشباب يركز بصورة متزايدة على إشراكهم في صنع القرار، فإن هذا الخطاب غالبًا ما يتعامل مع المشاركة السياسية باعتبارها قضية منفصلة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الشباب، ونجد أن سؤالي الأجندة والمناصرة يأخذان الحيز الأكبر هذه الفترة، فبينما تسعى المجموعات الشبابية لتوحيد أجندة الشباب والدفع بها لتجد موقعها في مراكز صنع القرار، تظهر عملية المناصرة كعقبة يصعب تذليلها، حيث يقف الكثير من الشباب داخل وخارج السودان ضد هذه المجموعات ويعتبرونها فعل نخبوي وصفوي لا تمثل

أصواتهم ولا تعبر عن تطلعاتهم. تحديات أخرى مثل ضعف التمثيل، ضعف قنوات التواصل بين المبادرات الشبابية والمجتمعات القاعدية، واختلاف الأولويات باختلاف المناطق والظروف الاقتصادية تعتبر من أهم المشكلات التي تواجه الشباب اليوم، وبالنظر للقضايا التي تنادي بها المجموعات الشبابية المختلفة نجد أن حقوق الجيل الأول (الحقوق المدنية والسياسية) تأخذ النصيب الأكبر من التركيز مع إهمال لحقوق الجيل الثاني (الحقوق الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية)، وهو ما يعتبر تحد حقيقي يقلل من فرص المناصرة ويضعف جهود المشاركة الفاعلة للشباب.

بحسب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨م) تُعد الحقوق المدنية والسياسية مجموعة الحقوق التي تحمي حرية الفرد وكرامته ومشاركته في الحياة العامة والسياسية، بينما تُعرّف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأنها مجموعة الحقوق التي تهدف لضمان مستوى معيشي لائق وتمكين الإنسان من المشاركة في المجتمع والاقتصاد والثقافة. من منظور تنموي فإن واحدة من أهم المباديء الأساسية لحقوق الانسان هي الشمول والتكامل، أي لا يمكن فصل الحقوق المدنية والسياسية عن الحقوق الاقتصادية أو الاجتماعية. بمعنى، بدون ضمان الوصول للخدمات الأساسية مثل التعليم الجيد، الرعاية الصحية، العمل اللائق، المياه النظيفة، والسكن اللائق يصعب تحقيق أجندة مثل حرية التنظيم والتنظم، المساواة الجندرية، المساهمة في بناء المجتمعات، والمشاركة السياسية الفاعلة. التعليم مثلًا لا يمنح الشباب المعرفة الأكاديمية فقط، بل يساعدهم على تطوير القدرة على التفكير النقدي، تحليل المعلومات، فهم الحقوق والواجبات، وتكوين الآراء المستقلة. مما يجعل الشباب أكثر قدرة على فهم السياسات العامة ومناقشة القضايا التي تؤثر في حياته والمطالبة بحقوقه. وفي المقابل، فإن الوصول للخدمات الصحية،

الغذاء، السكن اللائق، والحماية المجتمعية يوفر للشباب الحد الأدنى من الاستقرار بما يمكنهم من توجيه طاقاتهم نحو المشاركة في الشأن العام.

تكمن أهمية حقوق الجيل الثاني بالنسبة للشباب في أنها تساهم في بناء القدرات، تعزيز المهارات، وخلق الفرص بما يمكنهم من المشاركة، وفي السياق السوداني تكتسب هذه المسألة أهمية أكبر، حيث تواجه فئة الشباب تحديات مرتبطة بالنزوح، البطالة، تراجع فرص التعليم، تدهور الخدمات، النزاعات المسلحة، وضعف فرص المشاركة في صنع القرار، يصبح من الضروري إعادة التفكير في الأجندة الشبابية لتكون أكثر شمولًا، وأن تنتقل من التركيز على التمثيل والمشاركة الشكلية إلى بناء القدرة على التأثير وصناعة القرار. وهذا يتطلب أن تكون قضايا التعليم والعمل والصحة والحماية الاجتماعية والبيئة والتنمية جزءًا أصيلًا من خطاب المناصرة الشبابية، إلى جانب الحقوق المدنية والسياسية.

ومن هنا، فإن تعزيز مشاركة الشباب يتطلب الانتقال من سؤال: «كيف نُشجع الشباب على المشاركة؟»، إلى سؤال أكثر شمولًا:»كيف نضمن الحقوق والفرص والبيئة التي تمكن الشباب من المشاركة؟»، فليس كل وجود للشباب في المؤسسات أو المؤتمرات أو المبادرات يعني مشاركة حقيقية، فالمشاركة الفاعلة تعني القدرة على تحديد الأوليات، التأثير على السياسات، امتلاك المعلومات والمهارات، المشاركة في صنع القرار، وامتلاك الموارد والفرص التي تجعل المشاركة مستدامة. إن المشاركة السياسية ليست حدثًا منفصلًا عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي للشباب؛ فالذي يفتقر إلى التعليم الجيد، أو فرص العمل، أو الخدمات الأساسية، أو الأمان والحماية الاجتماعية، يواجه قيودًا حقيقية على قدرته على التنظيم والمناصرة والتأثير في السياسات. ولذلك فإن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ليست مطالب ثانوية يمكن تأجيلها، وإنما هي جزء أساسي من البنية التي تقوم عليها المشاركة السياسية الفاعلة.